الاطراف المعنية. وتوّجت هذه السياسة بمشروع بيغن للسلام، الذي لم تجد المعارضة العمالية مفرّاً من الموافقة عليه بسلبية. امّا النقاط التي تحفظت منها المعارضة العمالية، فهي: مستقبل المستوطنات الاسرائيلية، وانعكاس معاهدة السلام على القرار الرقم ٢٤٢ (خاصة في ما يتعلق بالضفة والقطاع)، ومشروع الحكم الذاتي.

وبعد التوصّل الى معاهدة السلام التي اخرجت مصر من خيار المواجهة العسكرية مع اسرائيل، دشّنت حكومة بيغن المرحلة السياسية الخامسة باعلان الكنيست المصادقة النهائية على قرار ضمّ القدس بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣٠، وقرار ضمّ مرتفعات الجولان بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤. امّا مفاوضات الحكم الذاتي، التي شكّلت الشق الثاني من معاهدة السلام، فان تلكؤ الحكومة الاسرائيلية في خوض هذه المفاوضات كان اوضح دليل على ان اقصى ما كانت تسعى اليه حكومة الليكود هو انهاء الحكم العسكري في المناطق المحتلة، دون التخلّي عن مبدأ السيطرة عليها. وفي النهاية، لم تجد الحكومة الاسرائيلية بدّاً من شن هجوم عسكري واسع النطاق على المواقع الفلسطينية في لبنان، في العام ١٩٨٢، لكي تضع نهاية قاطعة، كما اعتقدت آنذاك، لأية احتمالات تفاوض بشأن الانسحاب من على المناطق الفلسطينية المحتلة. وهنا، ايضاً، وجدت المعارضة العمالية نفسها الى جانب الحكومة في هذا القرار الخطر. وقد ادّى تكرار هذه المواقف الى اضمحلال الفوارق السياسية، والعقائدية، بين هذين المعسكرين.

بعد هذا العرض المركّز لمراحل السياسة الاسرائيلية، خلال العقدين اللذين تبعا حرب العام ١٩٦٧، انتقل الكاتب، في الفصل الثاني، الى تفحّص الاسلوب الذي اتبعته الحكومة لتنفيذ هذه السياسة، وبالتحديد السبل التي سلكتها في اقامة المستوطنات. واعتبر الكاتب، منذ البداية، ان اسرائيل لم تلجأ الى اقامة تلك المستوطنات نظراً الى حاجتها الى المزيد من المساحة لاستيعاب المهاجرين الجدد (فرص الاستيعاب كانت موجودة بوفرة في النقب والجليل ومدن الاعمار)، بل لتنفيذ سياسة الحكومة الاقليمية؛ وبعبارة اخرى، لتجسيد اهدافها التوسعية في المنطقة. إلّا ان الكاتب لاحظ ان التطبيق العملي لسياسة الحكومة الاستيطانية كان، في اغلب الاحيان، يتخذ طابع اقرار الامر الواقع، حيث ان جماعات المستوطنين كانت هي المبادرة الى اتخاذ الخطوات العملية لتجرّ وراءها القرارات الرسمية من الجهات الحكومية المختصة. وفي حين جاء سكان هذه المستوطنات من مختلف قطاعات المجتمع الاسرائيلي، إلّا ان نسبة تمثيل الطبقة المتوسطة كانت ملحوظة. امّا المخصّصات المالية التي رصدت لاقامة هذه المستوطنات والانفاق عليها، فكانت ضخمة الى حدّ لا يمكن مقارنته مع انتاجيتها الاقتصادية. وبصورة عامة، اتبعت سياسة الاستيطان الاسرائيلية مسارين اساسيين: الاول، وهو الغالب في اثناء حكم حزب العمل، كان ترجمة لخطة يغئال الون، التي لم تقرّ رسمياً، وان شكلت، عملياً، المخطط العام لسياسة حزب العمل الاستيطانية والاقليمية؛ والثاني، خطة اريئيل شارون التي تبنّاها الليكود منذ تولّيه الحكم في العام ١٩٧٧. ويبدو من ملاحظة الكاتب ان مراحل الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة تلاحقت بصورة متوازية مع تلاحق المراحل الخمس لسياسة الحكومات الاسرائيلية في المنطقة. وبالتالي، كانت الخطوات العملية ترجمة لسياسة الحزب الحاكم. امّا المعارضة، ففي حين كانت فعالية وصاخبة، على الرغم من حجمها الصغير (غاحال واليمين الصهيوني) خلال حكم حزب العمل، وجدها الكاتب لدى حزب العمل سلبية وشبه عاجزة، على الرغم من حجمها الكبير نسبياً خلال عهد الليكود.

واذا كان الاختلاف في المنطلقات الفكرية والمواقف السياسية هو من طبيعة العمل الحزبي بين الحكومة والمعارضة، فان الخلافات الشخصية، وتوزّع الولاءات داخل الحزب، او التجمّع الواحد، قد يكون لها اهمية مضاعفة في بعض الاحيان. وفي حالة اسرائيل، اعتبر الكاتب ان «الفئوية» هي من الميزات الواضحة في حياة الاحزاب السياسية الاسرائيلية، وتعود، اساساً، الى عوامل اجتماعية ـ اقتصادية، الى جانب عدد من المنطلقات الفكرية. امّا تاثير هذه الظاهرة، فيلاحظ من خلال دعم القيادات الحزبية، او ممارسة قيود على حرية اتخاذ القرار لديها.

وتتلخّص الاساليب المتّبعة لتحقيق اي من هذين الهدفين بالتنظيم والاختراق والاقناع العقائدي. وفي